بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الموجز الختامي للدورة العادية الرابعة والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
في الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر ٢٠٢٤

١. **جدة، 28 نوفمبر ٢٠٢٤:** عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية الرابعة والعشرين في جدة، المملكة العربية السعودية، **في الفترة من 24 إلى 28 نوفمبر ٢٠٢٤**. وعُقدت خلالها مناقشة مواضيعية **للدورة يوم الأحد 24 نوفمبر ٢٠٢٤** حول موضوع "الحق في الصحة: المنظور الإسلامي ومنظور حقوق الإنسان". وقد أدلى كل من معالي **السيد حسين ابراهيم طه**، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومعالي **السيدة زهرة سلجوق**، المديرة العامة لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (سيسرك)، وسعادة **السفير طلال خالد سعد المطيري**، رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق **الإنسان** ، وسعادة **البروفيسور نورة بنت زيد الرشود**، المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق **الإنسان**، بكلمات خلال حفل الافتتاح.

٢. شدد **الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي معالي السيد حسين ابراهيم طه** ، في كلمته الرئيسية، على ضرورة تكثيف سبل التعاون في تقديم توصيات متسقة إلى الدول الأعضاء بشأن مواضيع مختلفة لضمان انسجام حقوق الإنسان ومواءمتها جنباً إلى جنب مع القيم الإسلامية، وفي هذا الصدد، أشاد بجودة علاقات التعاون القائمة بين الهيئة ومركز أنقرة-سيسرك، واللذان بفضل جهودهما يعقد هذا النقاش المواضيعي بشأن مسألة بالغ الأهمية في بناء مجتمعات بشرية تنعم بالصحة والاستقرار. كما أعرب كذلك عن تقديره لأداء أمانة الهيئة وأشاد بجهودها المستمرة في تنفيذ المهام الموكلة لها من طرف مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. كما أشاد بالكفاءة المهنية التي تتمتع بها المديرة التنفيذية لأمانة الهيئة، أ.د. نورة بنت زيد الرشود، بوصفها مستشار الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان. وفي سياق متصل، شدد على ارتباط الحق في الصحة ارتباطاً جوهرياً بالتنمية المستدامة، بما يتعدى الرعاية، إلى المحددات الأوسع نطاقا في مجال الصحة، مثل المياه النظيفة، والأطعمة المغذية، والسكن الآمن، والبيئة الصحية. كما أكد أن إعمال الحق في الصحة يشكل عاملا جوهريا لتحقيق الكرامة والرفاهية والمساواة لجميع الأفراد، وذلك في إطار الاضطلاع بالجهود الكفيلة بدفع عجلة عملية التنمية المستدامة داخل المجتمعات. كما أوصى معالي الأمين العام بضرورة الاستثمار في أنظمة صحية قادرة على الصمود، مع تعزيز القدرة على التأهب لحالات الطوارئ، ومعالجة النقص في القوى العاملة في المجال الصحي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الإمدادات الطبية والتكنولوجية الأساسية، كما ينبغي للتدابير التشريعية والإدارية أن تركز على تعزيز المساواة في مجال الصحة وعدم التمييز والوصول إلى الرعاية الصحية بأسعار معقولة. وأخيرا، ينبغي تعزيز الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتبادل أفضل الممارسات وتعبئة الموارد.

٣. أعربت **معالي المديرة العامة لمركز سيسريك معالي السيدة زهرة سلجوق** ، في كلمتها الافتتاحية عن شكرها وتقديرها للهيئة على التعاون البناء، وعبرت عن فخرها بالتعاون المشترك في النقاش المواضيعي بين الهيئة وسيسرك. وفي هذا الصدد، أكدت على أن الإسلام يولي اهتماما أساسيا للصحة، حيث يعد الحق في الصحة من بين الأولويات التي سعت الشريعة إلى حمايتها. وفي اتساق مع هذه الأولوية، أكدت معالي السيدة زهراء سلجوق أن سيسرك تسعى لدعم الدول الأعضاء وخاصة في وقت الأزمات وتقديم التقارير وأجزاء الدراسات التي تساعد على تحسين السياسات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك دعم تنفيذ برامج عمل استراتيجية لتحسين الصحة العامة. كما أكدت السيدة سلجوق أن تدني المستويات المقدمة لقطاع الصحة في المنظمة يظل أقل من المعدل العالمي، وهو ما يستدعي مزيدا من التعاون بين الدول الأعضاء والاستعداد للتحديات الملحة من أجل تحقيق العدالة الشاملة في مجال الصحة، وإعمال الحق في الصحة لمصلحة نماء كافة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومصلحة الإنسانية بشكل عام.

٤. أكد **سعادة رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، سعادة السفير طلال بن خالد المطيري** في كلمته الافتتاحية، على أن الهيئة أخذت خطوات كبيرة في النهوض بحقوق الإنسان في الدول الأعضاء منذ إنشائها. وجدد عزم الهيئة على توسيع إطار عملها بما يعزز دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال بناء شراكات متعددة مع كافة الأطراف الدولية والوطنية في مختلف الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ثمّن سعادة الرئيس بدوره التعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، وأكد أن الهيئة تتطلع إلى العمل مع مركز سيسرك لتحقيق الأهداف المتفق عليها بشكل متبادل. وفيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية، شدد على أن الحق في الصحة في الإسلام متجذر بعمق في مبادئ الرحمة والكرامة والعدالة وحرمة الحياة البشرية. وتؤكد تعاليم الإسلام على واجب الحفاظ على الحياة، وحماية الرفاهية، وضمان حصول جميع أفراد المجتمع على الضروريات اللازمة لحياة صحية. ولا يجوز إغفال هذا الحق الإلزامي أو إهماله لصالح حقوق أخرى. وفي هذا السياق شدد سعادة الرئيس على أن الصحة لا يجب أن تكون امتيازاً لقلة قليلة، بل هي حق أساسي للجميع. وتكمن القوة الحقيقية للمجتمع في التزامه بضمان حق كل فرد في العيش حياة صحية وكريمة. وهو ما يستوجب استكشاف طرق عملية لحماية وتعزيز الحق في الصحة، بما في ذلك تعميم أفضل الممارسات، وتطوير الحلول التي تعالج التحديات الصحية المستمرة والناشئة.

٥. أشادت **سعادة المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان**، البروفيسور نورة بنت زيد الرشود في كلمتها الترحيبية، بتوقيع مذكرة التفاهم للتعاون التقني مع مركز سيسرك والذي ينعقد النقاش المواضيعي للدورة الرابعة والعشرين بشراكة معه. كما أكدت على أن الهيئة تسعى في إطار شراكاتها المتعددة وولايتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى تقديم توصيات فعالة لدمج حقوق الإنسان في شؤون الحوكمة والتنمية داخل الدول الأعضاء، على أساس متوازن وقابل للتنفيذ يشجع على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان مع احترام القيم الثقافية والدينية للدول الأعضاء، ورحبت في هذا الصدد بالعمل مع كافة شركاء الهيئة لتحقيق الأهداف المشتركة. وفي معرض تعليقها على موضوع الحق في الصحة، اقترحت أن تشمل نتائج المناقشة المواضيعية أربعة عناصر مهمة لإعمال شامل وفعال للحق في الصحة: (أ) استكشاف استراتيجيات للحد من التفاوتات والاختلافات في الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك إصلاحات السياسات المتبعة، والتمويل المستهدف، والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (ب) تحقيق التوازن بين الحق في الصحة والحقوق الأخرى وضمان تنفيذ سياسات الصحة العامة بشفافية وإنصاف

ومساءلة؛ (ج) تحسين الوصول إلى خدمات الصحة النفسية كمكون أساسي للصحة العامة، وضمان حصول الصحة النفسية على نفس القدر من الاهتمام والموارد مثل الصحة البدنية داخل النظم الصحية الوطنية والدولية؛ (د) دمج الدور التحويلي للتكنولوجيا في تعزيز الحق في الصحة، وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز جودة الرعاية، وتمكين المساواة الصحية، مع إعطاء الأولوية للمعايير الأخلاقية والأطر التنظيمية التي تدعم مبادئ حقوق الإنسان، وضمان قدرة جميع الأفراد على الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الصحة دون المساس بالخصوصية أو الإنصاف.

٦. وعلى هامش حفل مراسم الافتتاح، وقعت **الهيئة مذكرتي تفاهم للتعاون الفني** مع كل من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، واتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي (أونا). وفي هذا السياق، وقع مذكرة التفاهم مع أونا، رئيس الهيئة سعادة السفير طلال بن خالد المطيري، ممثلاً للهيئة، وسعادة الأستاذ محمد بن عبد ربه اليامي، المدير العام لاتحاد وكالات أنباء منظمة التعاون الإسلامي. بينما وقعت سعادة البروفسورة نورة بنت زيد الرشود، المدير التنفيذي لأمانة الهيئة مذكرة التفاهم مع سيسرك، ممثلة بمعالي السيدة زهرة سلجوق، المديرة العامة لسيسرك. ويأتي توقيع مذكرات التفاهم هذه في سياق توسيع الهيئة لعلاقاتها مع مختلف الفاعلين الدوليين والإقليميين، حيث وقعت الهيئة قبل ذلك مذكرات تفاهم مع منظمات دولية أخرى ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز التعاون بين مختف الفاعلين، وتعزيز الجهود المشتركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء. ويسعى هذا التعاون كذلك إلى تسهيل تبادل الخبرات والموارد التقنية، وتعزيز واعتماد نهج أكثر اتساقاً لمعالجة التحديات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

٧. وأقامت الهيئة، قبيل مراسم حفل الافتتاح، حفلاً للترحيب بأعضاء الهيئة الجدد وترتيبات مراسم أداء القسم عند بداية فترة ولايتهم. حيث أدت القسم أمام رئيس الهيئة السفيرة رفعت مسعود، والتي انضمت رسمياً إلى الهيئة ابتداءا من دورتها الرابعة والعشرون. وتتطلع الهيئة إلى الاستفادة من خبرتها ومهاراتها في الوفاء بالمسؤوليات والمهام الموكلة إليها.

٨. عقدت حلقة نقاش لمدة يوم كامل حول موضوع المناقشة المواضيعية. وإلى جانب أعضاء الهيئة، حضر المناقشة المواضيعية خبراء دوليون من المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وممثلون عن الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

٩. خلال الدورة التي استمرت خمسة أيام، أجرت الهيئة أيضاً مناقشات متعمقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى المهام المحددة والمناطة بها من قبل مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي مثل الإسلاموفوبيا؛ حقوق المرأة والطفل؛ الحق في التنمية؛ الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند،

وكذلك حالة حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما تلقت الهيئة إحاطات من الإدارات ذات الصلة بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة بشأن هذه المواضيع.

١٠. تلقى **فريق العمل المعني بوضعية حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة** إحاطة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في غزة من قبل سعادة السفير ماهر كركي، الممثل الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي وسعادة السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس لمنظمة التعاون الإسلامي. حيث تستمر لليوم ٤١٧ على التوالي آلة القتل الإسرائيلية في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، وتتفاقم الوضعية الإنسانية مع التدمير الشامل للبنيات المدنية وقطع امدادات الاحتياجات الأساسية وانهيار كامل للنظام الصحي. كما أصبح ٨٠ في المئة من قطاع غزة غير قابل للعيش، وخلفت العمليات العسكرية البربرية للاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٤٥ ألف شهيد، أغلبيتهم من النساء والأطفال، و١١٠ ألف جريح و١٦ ألف معتقل وتدمير للممتلكات وانتهاك سافر لقرار محكمة العدل الدولية بوقف هذه الاعتداءات. وأدانت الهيئة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها منذ بداية العدوان العسكري على قطاع غزة، والتي تشكل جريمة إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومعاهدات جنيف الأربع.

١١. أعربت الهيئة عن إدانتها الشديدة لاستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، وذلك في تجاهل تام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأكدت مجددا أن الهجمات الإسرائيلية على المدنيين في قطاع غزة لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف، وأن ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023 مخالف للقانون الدولي، وينطوي على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك عمليات ترقى إلى الإبادة الجماعية، مما يستدعي ضرورة توفير حماية دولية عاجلة للفلسطينيين لوقف أكبر مأساة إنسانية يشهدها القرن الواحد والعشرين. كما عقدت الهيئة العزم على مواصلة رصد وتوثيق كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية في قطاع غزة، مع السعي إلى تحقيق المحاسبة القانونية على هذه الجرائم الإسرائيلية في القضاء الدولي.

١٢. وفي إطار مناقشتها لكيفية التعامل مع هذا الوضع الإنساني المتدهور، رحبت الهيئة بانعقاد القمة العربية الإسلامية المشتركة في الرياض التي استضافتها المملكة العربية السعودية، وانعقدت يوم ١١ نوفمبر ٢٠٢٤. وأيدت نتائج القمة التي أكدت على الدعم الكامل لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وحثت المجتمع الدولي بقوة على التدخل لوضع حد فوري للمذبحة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، دعت الهيئة جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكافة الجرائم الأخرى التي ارتكبت في حق أبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك ضرورة إنفاذ مذكرات الاعتقال التي صدرت ضد كل المتهمين من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهو الأمر اللازم لمواجهة إفلات الاحتلال الإسرائيلي من العقاب على الرغم من الانتهاكات الجسيمة الموثقة جيدًا لحقوق الإنسان التي يستمر في ارتكابها بشكل منهجي ضد الشعب الفلسطيني منذ عقود. كما رحبت الهيئة بانعقاد مؤتمر القاهرة الوزاري حول الاستجابة الإنسانية في غزة في القاهرة، في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، الذي تستضيفه جمهورية

مصر العربية، والذي سيسلط الضوء على عام من الكارثة الإنسانية في غزة، مع التركيز على الاحتياجات العاجلة والحلول المستدامة بهدف تعزيز الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر.

١٣. وإذ تعبر الهيئة عن أسفها إزاء إخفاق المجتمع الدولي في مواجهة تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الفلسطينيين، فقد شددت على ضرورة القيام عاجلا بإجراءات عملية لوضع حد لهذه الانتهاكات الجسيمة ومحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما دعت الهيئة كافة أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إلى فرض أقصى قدر ممكن من الضغط بكل الوسائل الممكنة، على سلطات الاحتلال الإسرائيلية لوضع حد فوري للاعتداءات الفظيعة على حقوق الإنسان المرتكبة في حق الفلسطينيين. وستقوم الهيئة بنشر بيان تفصيلي حول وضعية حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة بشكل مستقل بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١٤. تلقى فريق العمل **المعني بالإسلاموفوبيا** إحاطة من **الدكتور دوديك أريانتو** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول وضعية الإسلاموفوبيا، والذي ظل متقلبا، وقد أعطى مؤشراً أعلى من المعهود خلال الستة أشهر الماضية في جميع أنحاء العالم، مع ارتفاع رئيسي وحاد في بعض دول آسيا، حيث شكلت الهند لوحدها نسبة ٤٤ في المئة من مجموع مظاهر الاسلاموفوبيا التي تم رصدها عالميا من طرف مرصد الإسلاموفوبيا، بما في ذلك التعدي على ممتلكات المسلمين وهدم المساجد، وإصدار القوانين والسياسات التمييزية ضدهم. كما أجرت الهيئة حوارا تفاعليا مع السفير محمد باكاسي، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حول محاربة الإسلاموفوبيا، والذي عرض خطة عمل لمكافحة الاسلاموفوبيا. وتتضمن الاستراتيجية المقترحة عدة محاور تتوزع بين رفع الوعي العام، والديبلوماسية، وجمع المعلومات والتعاون مع الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة. وقد أكدت الهيئة أن الإسلاموفوبيا تعد ظاهرة عالمية تتطلب عملا استراتيجيا لمواجهتها ومعالجة جذورها، وجددت عزمها على تكثيف جهودها واستعدادها للعمل المشترك والانخراط في تنفيذ استراتيجية مكافحة الاسلاموفوبيا، عبر كافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك اشتغال الهيئة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان والقيام بالزيارات الميدانية لفهم وتفكيك اتجاهات الاسلاموفوبيا ثم اقتراح سبل عملية لمواجهتها ومعالجة جدورها. وفي هذا الصدد، نوهت الهيئة على أنها تعمل حاليا على إعداد دراسات بحثية بشراكة مع بعض الجامعات بهدف اقتراح سياسات مركزة حول سبل مواجهة الإسلاموفوبيا وخاصة عبر وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

١٥. ومن أجل مكافحة الإسلاموفوبيا، حثت الهيئة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي على: (أ) اعتماد نهج متعدد الأوجه يعالج أسبابها الجذرية ويعزز التفاهم والتسامح؛ (ب) دعم مرصد الاسلاموفوبيا بما يمكنه من توسيع عمله حيث لا يقتصر فقط على جمع المعلومات حول على المظاهر السلبية التي يتعرض لها المسلمون، بل كذلك جمع المعلومات حول النماذج الإيجابية للمسلمين والتي يجب نشرها قصد مواجهة المظاهر النمطية التي يتم وصم الأقليات المسلمة بها في بعض المجتمعات؛ (ج) تعزيز الإطار المفاهيمي لمحاربة جميع مظاهر الإسلاموفوبيا بشكل منهجي على غرار ما يتم التعامل به مع أي مظاهر معاداة السامية؛ (د) إعادة تنشيط عملية اسطنبول لتنفيذ القرار التوافقي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم ١٨/١٦؛ (هـ) تكثيف جهودها لمواجهة التصورات

والمعلومات المضللة عن الإسلام من ناحية، وتعزيز التشريعات والسياسات التي تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية، بما في ذلك الإسلاموفوبيا من ناحية أخرى. كما حثت الهيئة المجتمعات المسلمة على توسيع دور المسجد في محاربة مظاهر الاسلاموفوبيا عبر لعب دور التواصل مع المجتمعات المحيطة، بما في ذلك العمل مع جمعيات المجتمع المدني، وتنظيم فعاليات لرفع الوعي بالأضرار السلبية لظاهرة الإسلاموفوبيا على مختلف المجتمعات، وذلك بشراكة مع البرلمانات ومجالس المدن الكبرى في الدول الغربية.

١٦. ناقشت الهيئة حقوق الإنسان والوضع الإنساني **لمسلمي الروهينجا**، وذلك خلال اجتماع فريق العمل المعني بـ **"وضعية حقوق الإنسان المكفولة للأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء"**. وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الإنساني لمسلمي الروهينجا في مخيمات اللاجئين وعدم السماح بعودة اللاجئين إلى منازلهم وقراهم في ولاية راخين. وتم تسليط الضوء على أن مسلمي الروهينجا في ميانمار لا يزالون يعانون من التمييز المنهجي والعنف والحرمان من الحقوق الأساسية، مما يفاقم أزمة النزوح الجماعي. وشددت المناقشة على الحاجة الملحة للتدخل الدولي لضمان سلامتهم وتأمين حقوقهم وتسهيل عودتهم إلى ديارهم في ميانمار في ظل ظروف تعيد لهم الكرامة اللائقة والأمن. كما أكدت الهيئة من جديد التزامها بمواصلة دعم إجراءات **"اللجنة الوزارية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينجا"** وكذلك جهود منظمة التعاون الإسلامي ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة حث ميانمار على الامتثال الكامل للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا الصراع بكل صدق وشفافية.

١٧. استمعت الهيئة إلى إحاطة من السفير أبو بكر أدامو من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث استعرضت الهيئة حالة حقوق الإنسان في **جمهورية أفريقيا الوسطى**. وفي هذا الصدد، عرف الوضع السياسي والأمني في البلد بعض الاستقرار مع استمرار الجهود الإقليمية والدولية في تعزيز اتفاق السلام. إلا أن الوضع الإنساني لايزال يعاني من الهشاشة في ظل عدم توفر الدعم المادي الذي التزم به المانحين الدوليين. كما تشير تقارير بعثة الأمم المتحدة إلى ارتفاع انتهاكات حقوق الإنسان مؤخرا بنسبة ٧٣ في المئة، بما في ذلك من أطراف محسوبة على الحكومة وأطراف أخرى متمردة، وهو ما يجعل وضع الأقلية المسلمة في وضع خطير، والتي أشارت التقارير أنها كانت هدفا لبعض هذه الانتهاكات العنيفة ضد المدنيين. وعليه، شددت الهيئة على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز جهود حفظ السلام. بالإضافة إلى ذلك، دعت الهيئة إلى تعزيز سبل تحقيق المساءلة والعدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم إعادة بناء مؤسسات الدولة لتعزيز الاستقرار والسلام على المدى الطويل. وتم التأكيد على أهمية اتباع نهج متسق يضم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين لمعالجة الأزمة بشكل فعال ودعم مسار البلاد نحو التعافي والتنمية. وقررت الهيئة أيضاً مواصلة العمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتحضير لزيارة ثانية لتقصي الحقائق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان متى سمحت الظروف بذلك.

١٨. أثناء مناقشة **وضع مسلمي الأويغور في شينجيانغ**، أُبلغت الهيئة باستمرار تبادل وجهات النظر بين جمهورية الصين الشعبية والمنظمة حول مجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك وضع المجتمع المسلم في الصين، حيث

يتواصل الانخراط في حوار بناء بين الطرفين بشأن قضية مسلمي الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في البلاد. وفي هذا الصدد، وبدعوة من الحكومة الصينية، أجرى وفد رفيع المستوى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأمانة العامة للمنظمة زيارة إلى جمهورية الصين الشعبية خلال شهر أكتوبر 2024 . كما تلقت أمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان دعوة رسمية مماثلة من الحكومة الصينية لنفس هذه الزيارة في الفترة ١٤-١٩ أكتوبر ٢٠٢٤، وهو ما تفاعلت معه الهيئة بشكل إيجابي، كما أكدت الهيئة مجدداً أن المجتمع المسلم في شينجيانغ له الحق في حماية هويته الدينية والثقافية والحفاظ عليها دون أي مساس بالحفاظ على التماسك والوئام الاجتماعي، وأن الحرية الدينية هي حق أساسي، ولا ينبغي تفسير ممارستها على أنها مصدر للتطرف.

١٩. ناقشت الهيئة حالة **حقوق الإنسان للمسلمين بالهند**، وعبرت عن بالغ قلقها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان **للأقلية المسلمة في الهند**، والتي تصاعدت بزيادة حوادث العنف المنهجي والتمييز والتهميش، والحرمان من التعليم، وارتفاع جرائم الكراهية، وحرق وتخريب المساجد وممتلكات المسلمين، والإعدام الغوغائي وأعمال الشغب الطائفية والممارسات التي تستهدف المسلمين، وهو ما انعكس في تقرير مرصد الاسلاموفوبيا الأخير الذي أشار إلى أن الهند تتقدم كل دول العالم في استفحال مظاهر الاسلاموفوبيا والتمييز ضد المسلمين والتي غالباً ما تقع دون مساءلة مرتكبيها. وفي ظل هذا الوضع القاتم، شددت الهيئة دعوتها للحكومة الهندية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة وأمن الأقلية المسلمة، وضمان حقها في ممارسة شعائرها الدينية دون أي إكراه أو تمييز، ومحاكمة مرتكبي جرائم الكراهية ومراجعة القوانيين التمييزية ضد المسلمين.

٢٠. ناقشت الهيئة وضع **الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية في اليونان**، وأعربت عن قلقها بشأن استمرار انتهاكات حرياتهم الدينية، فضلاً عن إنكار هويتهم العرقية. وأعربت الهيئة عن أسفها لاتخاذ الحكومة اليونانية لعدة قرارات خلال سنة ٢٠٢٤ والتي قوضت وضعية الأقلية المسلمة التركية، بما في ذلك عدم السماح للمسلمين بإنشاء مساجدهم ومقابرهم الخاصة خارج منطقة تراقيا الغربية وتقييد عدد مدارس الأقليات وبالتالي حرمانهم من الحق في التعليم. كما أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ اليونان لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في حرية التجمع للمنظمات غير الحكومية للأقلية المسلمة التركية، وتحث الهيئة اليونان على تنفيذ الحكم الصادر بما يتماشى مع قرار منظمة التعاون الإسلامي/مجلس وزراء الخارجية (رقم ٤٩/٣).

٢١. كما أفادت الهيئة أن **الشعب القبرصي التركي** يبقى عاجزا عن ممارسة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك حقوقه المدنية والسياسية بسبب العزلة المفرطة وما يشوبها من مظالم وانتهاكات لحقوق الإنسان. وعليه، أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء حالة حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك. ودعت الهيئة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز التضامن الفعال مع القبارصة الأتراك المسلمين، واتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء وفك قيود العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم بما يتماشى مع الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤ وعمليات التقييم التي أجرتها التقارير اللاحقة للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك قرار منظمة التعاون الإسلامي (رقم ٤٩/١٩). وطلبت الهيئة من الأمانة ترتيب جلسات إحاطة من خبراء الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حالة حقوق الإنسان للمسلمين في قبرص التركية، والأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية في اليونان خلال الدورات المقبلة.

٢٢. استمعت الهيئة إلى إحاطة من الأستاذة وفاء محمد مسعد الوليدي، مستشار وزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان لشؤون المرأة والطفل، بحكومة جمهورية اليمن، **حول وضع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن**، وذلك في إطار تفويض الهيئة عبر قرار مجلس وزراء الخارجية رقم ١٤ /Pol-٤٨ "الوضع الراهن في اليمن". حيث أشارت الأستاذة الوليدي إلى أن اليمن يمر بأشد الأزمات الإنسانية منذ عشر سنوات، وسط استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من طرف مليشيا الحوثي الانقلابية ضد الشعب اليمني، بما في ذلك الحرمان من الحق في التعليم وتجنيد الأطفال، ومختلف الانتهاكات التي تقوض الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب اليمني. وأعربت الهيئة عن قلقها إزاء هذه الانتهاكات، وممارسات مليشيا الحوثي الانقلابية ضد الشعب اليمني، خاصة الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال والنساء كما أعربت الهيئة عن قلقها إزاء استمرار مليشيات الحوثي الانقلابية في الاستيلاء على السلطة وتقويض مؤسسات الدولة وانتهاك حقوق الإنسان من خلال استخدام الأطفال وتسليحهم للمشاركة في الجرائم وحرمانهم من حقهم في التعليم والحياة. كما أشادت الهيئة بالجهود الإنسانية التي تبذلها الدول الأعضاء للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. ودعت الهيئة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الشعب اليمني بما يخوله استعادة الحكومة الشرعية وإنهاء الانقلاب الحوثي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

٢٣. انعقد اجتماع **"الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلتين من قبل الهند"**، حيث تم اختيار السفيرة رفعت مسعود، منسقة للآلية. وتلقت الهيئة إحاطات مفصلة من: (أ) ممثل المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى جامو وكشمير؛ (ب) الممثل الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى منظمة التعاون الإسلامي، حول آخر تطورات حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير المحتلة من طرف الهند، كما تمت مناقشة الجهود المختلفة المتعلقة بالدعم السياسي والدبلوماسي للمسلمين الكشميريين لتحقيق حقهم في تقرير المصير وفقًا لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ومجلس الأمن للأمم المتحدة.

٢٤. نددت الهيئة بالإجراءات غير القانونية والأحادية التي اتخذتها الهند في ٥ أغسطس ٢٠١٩ والخطوات اللاحقة التي تنتهك بشكل مباشر قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وتهدف إلى تغيير التركيبة السكانية لإقليم جامو وكشمير المحتل، وقمع تحقيق الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للكشميريين، فضلاً عن انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإدامة احتلال الهند غير القانوني لجامو وكشمير. وعلاوة على ذلك، حثت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان على الضغط على الحكومة الهندية للسماح بدخول الأمم المتحدة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى لزيارة إقليم جامو وكشمير المحتل لتقييم حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بطريقة موضوعية ومستقلة. كما أيدت الدعوة إلى إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق أو لجنة تحقيق لإقليم جامو وكشمير المحتل تحت رعاية الأمم المتحدة، للتحقق بشكل مستقل والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان هناك.

٢٥. وأشاد ممثل المبعوث الخاص بالعمل الذي قامت به الهيئة في كتابة تقارير تقصي الحقائق حول حالة حقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير المحتل من طرف الهند، وأبلغ أن الأمانة العامة ستتواصل مع الحكومة الهندية للسماح بزيارة تقصي الحقائق إلى إقليم جامو وكشمير للوفاء بتكليفات مجلس وزراء الخارجية. ودعا الممثل الدائم

لجمهورية باكستان الإسلامية لدى منظمة التعاون الإسلامي الهيئة إلى التخطيط لزيارة ثالثة لتقصي الحقائق إلى باكستان وإقليم آزاد كشمير بموجب التفويض من القرار رقم ٥٠/١ IPHRC-بشأن المسائل المتعلقة بعمل الهيئة، والذي تم اعتماده في الدورة الخمسين لمجلس وزراء الخارجية في ياوندي، الكاميرون لتحديث تقريرها عن الزيارة الأخيرة التي عقدت في أغسطس ٢٠٢١.

٢٦. وكررت الهيئة دعوتها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للقيام بدورهما الواجب للضغط على الهند من أجل: أ) الالتزام بقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالامتناع عن أي إجراءات إدارية وتشريعية، والتي تسعى إلى تغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي لإقليم جامو وكشمير المحتل من طرف الهند؛ ب) استعادة جميع الحريات الأساسية للكشميريين، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإلغاء جميع القوانين التمييزية؛ (ج) السماح للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي - الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان بزيارة جامو وكشمير المحتلة بهدف تقييم وإعداد تقارير عن وضع حقوق الإنسان؛ (د) والسماح لشعب كشمير بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

٢٧. تلقت الهيئة، في مداولاتها في إطار **فريق العمل المعني بالحق في التنمية**، إحاطة من الدكتور عمار عبده أحمد، مدير التنمية البشرية في البنك الإسلامي للتنمية، حيث أُبلغت الهيئة أن أولويات التمويل لمشاريع البنية التحتية التي وافق عليها البنك الإسلامي للتنمية تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الجيدة، ودعم مبادرات التمكين الاقتصادي التي تعد عناصر أساسية للحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، يعطي البنك الأولوية للمجتمعات المهمشة والضعيفة، ويضمن أن تكون التنمية شاملة ولا تترك أحداً خلف الركب، حيث يعمل البنك الإسلامي بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وشركاء التنمية الآخرين لخلق التآزر الذي يضخم تأثيره. وأكدت الهيئة أن الحق في التنمية يظل مجالاً ذا أولوية في عملها. ونوهت الهيئة بأن البنك الإسلامي للتنمية يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تعزيز الحق في التنمية في جميع الدول الأعضاء، ومواءمة جهوده مع القيم الإسلامية ومبادئ التنمية الدولية. حيث إن هناك حاجة إلى تعزيز التنمية البشرية الشاملة مع التركيز على النمو العادل والمستدام، وتخفيف حدة الفقر، وبناء القدرات لضمان قدرة جميع الأفراد على المشاركة والاستفادة من عملية التنمية.

٢٨. كما التزمت الهيئة بمواصلة العمل من أجل تنفيذ الحق في التنمية وتحقيقه بالكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان من قبل الأفراد والشعوب في جميع البلدان دون تمييز على أي أساس. كما أيدت الهيئة تبني اتفاقية ملزمة قانونًا بشأن الحق في التنمية وحثت الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية التفاوض وتقديم الدعم الكامل لاعتماده في أقرب وقت ممكن. كما ناقش أعضاء الهيئة التحديات التي تواجه حشد الدعم للحق في التنمية على المستوى الدولي والتركيز غير الكافي داخل منظومة الأمم المتحدة على هذا الشأن، وأكدت في هذا الصدد، على الحاجة إلى بذل جهود منسقة ومستدامة من جانب البلدان النامية على جميع المستويات. وأبدت الهيئة اهتماماً كبيراً بتطوير الروابط المؤسسية مع البنك الإسلامي للتنمية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والإجراءات الخاصة الأخرى لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات لتحقيق الحق في التنمية بشكل كامل.

٢٩. قام **فريق العمل المعني بالحق في الأسرة وحقوق المرأة والطفل** بمناقشات مستفيضة حول جهود تمكين المرأة وتعزيز حقوق الطفل وقيم الأسرة، وقدم أعضاء الهيئة عروضا متعددة حول القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل. وفي هذا الصدد، قدمت الدكتورة السفيرة ماهي حسن عبد اللطيف، رئيسة فريق العمل عرضا تفصيليا حول ثلاثة تقارير تتعلق بحقوق المرأة وهي: (أ) دراسة المقارنة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التعليقات والتوصيات (منظمة التعاون الإسلامي-٢٠١٥)، (ب) تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية - التقدم المحرز نحو تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيسريك-٢٠٢١)، (ج) تقرير فريق العمل المعني بالتمييز ضد المرأة؛ تصاعد ردود الفعل العنيفة ضد المساواة بين الجنسين. كما قدمت الدكتورة أروى حسن السيد، عرضا حول دور المرأة في عمليات السلام بعد النزاع. وقدم السيد سعيدو دوغون غويدا عرضا حول تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة. وقد اقترح أعضاء الهيئة في عروضهم توصيات عملية ومستفيضة حول ضرورة مراجعة اتفاقية أوباوو لتتناسب مع برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥ وكيفية إعمال حقوق المرأة والطفل في ظل معطيات التقارير التي تم تدارسها، بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية والوقوف ضد تحريف المصطلحات بما يتعارض مع اللغة الدولية المتوافق عليها في حقوق الإنسان ويتناقض مع القيم الثقافية والاجتماعية للعديد من المجتمعات البشرية حول العالم. كما طلب أعضاء الهيئة من الأمانة أن تقوم بتبليغ هذه التوصيات لأجهزة منظمة التعاون الإسلامي المعنية.

٣٠. كما تلقت الهيئة إحاطة مفصلة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول مختلف الأنشطة المتعلقة بتمكين المرأة. وأحاطت الهيئة علماً بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الاجتماع الرابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية لمناقشة ووضع الصيغة النهائية لمشروع "اتفاقية جدة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل". حيث أعربت الهيئة عن استعدادها لمواصلة جهودها في تسهيل عمل الفريق الحكومي حتى الانتهاء من مناقشة مشروع الاتفاقية واعتماده من قبل مجلس وزراء الخارجية. وحثت الهيئة الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) اعتماد خطط عمل وطنية شاملة تركز على المرأة وقائمة على الحقوق، وقوانين وسياسات تحترم وتحمي وتفي بحقوق الإنسان للنساء والفتيات. وقد تشمل هذه التدابير الحصص المخصصة وغيرها من الحوافز لتعزيز تمثيل المرأة في العمليات السياسية، والتوظيف في المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية؛ (ب) تخصيص نسبة كبيرة من الأموال للتعليم مع التمييز الإيجابي للتدريب المهني الموجه نحو المهارات للنساء والفتيات، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا؛ (ج) تعزيز الإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال المساواة في الأجر، ونقاط الائتمان المستهدفة، وحماية الوظائف، والاستثمارات الكبيرة في اقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية؛ و (د) إدماج دور الرجال كعوامل للتغيير ومستفيدين منه في تحقيق المساواة للمرأة وتمكينها.

٣١. كما أجرى فريق العمل حواراً تفاعلياً مع سعادة السفير عمر دهب فضل محمد، سفير المنظمة الدولية لمراقبة الأسرة، بشأن موضوع التوجه الجنسي والهوية الجنسانية وقيم الأسرة لمناقشة مشاريع الهيئة في هذا الموضوع. حيث أكد أن هذه الأجندة تتعارض مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان ومع القيم الإسلامية. وفي استعراضه لأثر هذه الأجندة على التمتع بحقوق الإنسان، أكد السفير عمر دهب أن أجندة التوجه الجنسي تقوض مؤسسة الزواج،

وتؤثر بشكل سلبي على الأطفال، حيث أكدت العديد من الدراسات العلمية والطبية أن ما يسمى التربية الجنسية الشاملة يعرض الأطفال لاضطرابات نفسية وانحرافات تتعارض مع التنشئة الصحية للطفل، مما يتسبب في أضرار طويلة المدى على الأسرة والطفل. وقد أثارت الإحاطة مخاوف كبيرة بشأن الآثار السلبية لهذه الأجندة على التمتع بحقوق الطفل وحماية قيم الأسرة، لاسيما فيما يتعلق بالضغط الذي تمارسه بعض الدول المانحة على الدول النامية لتبني برامج التربية الجنسية الشاملة وقيم المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً من خلال تنفيذ سياسات مثيرة للجدل وتتعارض مع القيم الدينية والثقافية والاجتماعية لهذه المجتمعات. وبناءا عليه، أكدت الهيئة التزامها الأساسي بتعزيز وحماية قيم الأسرة، والتي تنسجم مع المبادئ الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشجيع القيام بدراسات بحثية وعلمية توضح أضرار هذه الأجندة على حقوق الإنسان، والوقوف ضد كافة المحاولات لتحريف المفاهيم المعيارية المتفق عليها بخصوص مؤسسة الأسرة والزواج، وهو ما يستلزم العمل المشترك بين كافة دول منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد، وفي كافة المحافل الدولية لحقوق الإنسان لمعارضة كافة البرامج التي لا تستند للمعايير الكونية المتفق عليها لحقوق الإنسان في تجاهل تام للحساسيات الدينية والثقافية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

٣٢. رحبت الهيئة بالتعاون مع المنظمة الدولية لمراقبة الأسرة بشأن القضايا المتعلقة بتعزيز مؤسسة الأسرة والزواج ومكافحة التوجه الجنسي والهوية الجنسية، بما في ذلك الاستفادة من البحوث والدراسات القانونية وترجمة الموارد التي نشرتها المنظمة الدولية لمراقبة الأسرة من أجل نشرها وتوزيعها على نطاق أوسع داخل شبكات منظمة التعاون الإسلامي.

٣٣. رحبت الهيئة بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في التحضير لعقد الندوة الدولية التاسعة حول موضوع **تعزيز مؤسسة الأسرة والزواج"** المقرر عقدها في أوغندا خلال العام المقبل ٢٠٢٥.

٣٤. رحبت الهيئة بمبادرة أمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لاستكشاف إمكانية تنظيم برنامج تدريبي مشترك مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية في المملكة المغربية، لبناء قدرات القضاة والممارسين القانونيين في تطبيق المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان في ممارستهم القضائية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي.

٣٥. وإذ تقدر وتثمن الهيئة عمل وجهود الأمانة، أقرت بالقيود الشديدة المتعلقة بالموارد المالية والبشرية التي تواجهها الأمانة بسبب عدم زيادة الميزانية منذ عام ٢٠١٧. وحثت الهيئة الدول الأعضاء على إعادة النظر بشكل عاجل في مخصصات ميزانية أمانة الهيئة، بغية تمكينها من توظيف المزيد من الموظفين المؤهلين والمتميزين من ذوي الخبرات الكبيرة لتكون قادرة على الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها باستقلالية وموضوعية.

٣٦. قررت الهيئة عقد الدورة العادية الخامسة والعشرين في الفترة من ٢٧ أبريل إلى ١ مايو ٢٠٢٥ والدورة العادية السادسة والعشرين في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن تاريخ الدورة العادية الخامسة والعشرين أولي لأنه يخضع لاستكمال تحديد مواعيد الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية المقرر عقدها في

إسطنبول، جمهورية تركيا في النصف الأول من عام ٢٠٢٥. وعلاوة على ذلك، قررت الهيئة أن تكون موضوعات المناقشات الموضوعية للدورة العادية الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين هي ***"الحق في المياه: منظور حقوق الإنسان"***، و***" تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: التحديات والفرص من منظور حقوق الإنسان"*** على التوالي.

٣٧. تم اختيار الدكتور آيدن صفيخانلي، عضو الهيئة، رئيسًا لمجموعة العمل المعنية بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة.

٣٨. رحبت الهيئة بجهود الأمانة العامة في تكثيف التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية وشجعت على وضع معايير للتعاون فيما يتعلق بالبحث الأكاديمي والتوعية بموضوعات حقوق الإنسان المعاصرة.

٣٩. كما رحبت الهيئة بهيكل مسودة الدراسة المشتركة بين الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وجامعة إرجيس حول موضوع ***"دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الإسلاموفوبيا: دليل لصانعي السياسات"***، وشجعت أمانة الهيئة على تسريع التعاون من أجل الانتهاء المبكر من الدراسة.

٤٠. قدم المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إحاطة مفصلة عن التقدم المحرز في مهام مجلس وزراء الخارجية المنوطة بالهيئة من الدورة الخمسين وتحديث الأنشطة والأعمال للعام ٢٠٢٥.

٤١. أعرب أعضاء الهيئة عن تقديرهم الكبير لسعادة رئيس الهيئة سعادة السفير طلال بن خالد المطيري، وجهوده المبذولة في رئاسة الهيئة ومساهمته الفاعلة في نجاح الدورات العادية أثناء فترة رئاسته. كما عبروا عن تقديرهم لجهود الأمانة متمثلة في سعادة المديرة التنفيذية أ. د. نورة بنت زيد الرشود وفريقها، معربين عن اعجابهم بحسن التنظيم والإعداد لهذه الدورة، وعملهم الدؤوب لابراز دور الهيئة ومواقفها على المستوى العالمي.

٤٢. وفي كلمته الختامية، أعرب رئيس الهيئة، سعادة السفير طلال المطيري، عن بالغ شكره وتقديره وامتنانه للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وفريقه بأكمله على تعاونهم ودعمهم اللوجستي وأكد له أن الهيئة ستواصل التعاون مع الأمانة العامة في جميع قضايا حقوق الإنسان ذات الاهتمام المعاصر. كما توجه بالشكر الجزيل لجميع الدول الأعضاء على دعمها واهتمامها ومشاركتها الحيوية في أنشطة الهيئة. كما تم توجيه كلمة الشكر والتقدير والامتنان الخاصة إلى البلد المضيف، المملكة العربية السعودية، لدعمها القوي والمستمر للهيئة وأمانتها من أجل حسن سير وأداء الواجبات والمهام الموكلة إلى الهيئة.

والله الموفّق.

صدر بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية

بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٤٤٦

٢٨/ ١١/ ٢٠٢٤